

مخاوف من عودة القيود على حرية الصحافة في إثيوبيا

وكان من بين هؤلاء ميديهان إيكوباميشيل الصحافي في موقع أديس ستاندر الإخباري المستقل الذي يصدر باللغة الإنجليزية، وثلاثة صحافيين من وكالة الأنباء الإثيوبية المملوكة للدولة. ولم يرد ثلاثة منهم على طلبات التعليق فيما رفض الرابع التعليق.

وأفاد موقع أديس ستاندر أن الشرطة اتهمت ميديهان بمحاولة "تعطيل الدستور من خلال العنف". وأطلق سراحه بعد أكثر من شهر دون توجيه اتهامات له. فيما اتهم الثلاثة الآخرون بالتآمر مع جماعات تقاثل الحكومة ومحاولة تعطيل الدستور. واحتجزتهم السلطات لما بين خمسة وثمانية أسابيع قبل الإفراج عنهم. وفي ديسمبر احتجز مصور وكالة رويترز كوميرا جيميسو لمدة 12 يوما دون إبداء الأسباب. وأطلق سراحه دون توجيه اتهامات.

ولم توجه السلطات أي تهمة لأي من الصحافيين المعتقلين منذ العام الماضي. وأفرجت عنهم جميعا باستثناء واحد بعد أيام أو شهر من السجن.



ديسو دولا

الأمر تتدهور ولهذا فر الكثير من الصحافيين من إثيوبيا

وفي أوائل مارس الغت هيئة الإعلام أوراق اعتماد الصحافيين الإثيوبيين سايمون ماركس الذي أعد تقريرا عن الاعتصام وانتهاكات حقوق الإنسان من تيغراي وصحيفة نيويورك تايمز. وأعلنت الصحافية عن سحب أوراق

اعتماد ماركس في مايو وحجت الحكومة على إعادة النظر في ما وصفته "بالنهج الاستبدادي". وبعد أسبوع طرقت الحكومة ماركس الذي كان يعمل مع مطبوعات أخرى قائلة إنه نشر تقارير غير متوازنة.

وقال ماركس إنه لم يحصل على مبرر وجيه لسحب أوراق اعتماده أو تحريكه السريع.

وقتل صحفيا بالرصاصة هذا العام. فقد قتل مسلح مجهول الصحافي داويت كيبيدي آرابا الذي كان يعمل في تلفزيون تيغراي الحكومي، في مقلي عاصمة المنطقة في يناير.

وقال مسؤول أممي إن الصحافي سيسيبي فيدا من شبكة أوروميا للوث المملوكة للدولة قتل هذا الشهر في إقليم أوروميا.

ولم يرد رئيس حكومة تيغراي الجديد ولا المتحدث باسم حكومة إقليم أوروميا على الكلمات الهاتفة والرسائل النصية التي تطلب الحصول على تعقيب. وطلت الحكومة لعدة أشهر بعد اندلاع الصراع تقيد الوصول إلى إقليم تيغراي لكنها خففت القيود في مارس.

وتقول الحكومة إن هذه الإجراءات لا تستهدف سوى من يهددون السلام والوحدة، وتتهم بعض الصحافيين بالنواطئ مع المتمردين دون أن تقدم معلومات محددة.

وكان آبي قد أفرج بعد وصوله إلى السلطة عن العشرات من الصحافيين ورفع الحظر عن أكثر من 250 وسيسية إعلامية، وألغى بعض قوانين الإعلام التي كانت محل انتقادات واسعة

حسبما قال المعهد الدولي للصحافة، وهو شبكة عالمية من رؤساء التحرير والصحافيين والمسؤولين التنفيذيين في وسائل الإعلام.

نيروبي - تُقاوم الاعتقالات التي شنتها الحكومة الإثيوبية برئاسة آبي أحمد مؤخرا بحق بعض الصحافيين التوجس من عودة القيود التي فرضت في وقت سابق على الصحافة في البلاد.

والتوجس لا يعود فحسب للاعتقالات بل أيضا لعمليات القتل التي استهدفت الصحافيين وهي عوامل تدفع بالصحافيين إلى مغادرة إثيوبيا رغم أن بداية عهدة رئيس الوزراء الحالي آبي التي انطلقت في 2018 اتسمت بازدهار حرية الصحافة بعد أن أطلق آبي سراح العشرات من الصحافيين من السجنون ضمن حزمة من الإصلاحات السياسية.

وسارع الصحافي ديسو دولا بالعودة إلى هولندا حيث يعمل هناك نائبا لرئيس تحرير موقع إخباري محلي.

ويقول ديسو (45 عاما) إنه فر من القمع في عام 2004. في البداية استمتع بالحرية الجديدة في عهد آبي الذي نال استحسانا عالميا وحصل على جائزة نوبل للسلام في 2019 التي أبرزت جهوده في "إنهاء الرقابة على وسائل الإعلام".

وبعد ثلاث سنوات، قال ديسو وأربعة صحافيين إثيوبيين آخرين إن الخوف من الاعتقال يساورهم من جديد. وذكرت منظمات دولية تتابع عمل وسائل الإعلام أن ما لا يقل عن 21 من الصحافيين والعاملين في حقل الإعلام اعتقلوا منذ أوائل 2020.

والقي القبض على ديسو العام الماضي وهو يعد تقريرا عن اعتقال ناشط سياسي في منطقة أوروميا المضطربة، مسقط رأسه. ولم توجه السلطات أي تهمة إليه مع اثنين من زملائه لكنهم احتجزوا لمدة ثلاثة أشهر.

وأكد ديسو "ظننت أنه سيكون عصرا مختلفا ربما تعود فيه الديمقراطية وحرية التعبير، لكن الأمور تتدهور في الواقع، ولهذا فر الكثير من الصحافيين من البلد وبعضهم في السجن الآن".

وقال موثوكي مومو ممثل لجنة حماية الصحافيين في أفريقيا جنوب الصحراء "مع الأسف عادت إثيوبيا للانضمام إلى قائمة أكثر الدول سجنًا للصحافيين في أفريقيا جنوب الصحراء".

وقالت بيلين سيوم المتحدث باسم رئيس الوزراء إن ظروف عمل الصحافيين تحسنت.

وأضافت "منذ تولي رئيس الوزراء آبي أحمد منصبه أصبح مناخ الإعلام والصحافة مواتيا تماما"، مشيرة إلى إصدار تراخيص لأربع وأربعين محطة بث جديدة وسن قانون جديد للإعلام هذا العام.

وقالت إنه يجب على الصحافيين الامتنال للقانون كما هو الحال في كل دول العالم، وأردفت "الوضع ليس مثاليا لكن لا يمكن القول إن ديمقراطية وليدة مثل إثيوبيا تتراجع".

وحينما سُئلت عن حالات فردية مثل ديسو، أحات الأسئلة إلى الإذاعة العام والشرطة الاتحادية وهيئة الإعلام الإثيوبية التي تعتمد الصحافيين.

ولم يرد المتحدث باسم المدعي العام أو الشرطة الاتحادية على طلبات التعليق. وقالت هيئة الإعلام "حرية التعبير وحماية الصحافة قيم مقدسة يكفلها الدستور الإثيوبي".

وقدم رئيس الهيئة محمد إدريس ترجمة إنجليزية لقانون الإعلام الجديد الذي وافق عليه البرلمان في فبراير

ودخل حيز التنفيذ في أبريل. ويقفل القانون استقلال هيئة الإعلام، باعتبارها الجهة المنظمة للعمل الصحفي، وينص بالتفصيل على الأسس التي تستند إليها في سحب تراخيص خدمات البث.

وينص أيضا على عدم إجبار الصحافيين على الكشف عن مصادرهم. لكن جماعات دولية معنية بحرية الصحافة وكذلك لجنة حماية الصحافيين ومنظمة مراسلون بلا حدود، أعلنت عن القبض على ستة صحافيين على الأقل

في نوفمبر عندما اندلع قتال بين قوات آبي وزعماء متمردين في تيغراي بتمثال البلاد.

تصعيد عسكري حوثي يرافق الجهود الدولية لوقف إطلاق النار في اليمن

ضغوط دولية متصاعدة لإرغام الحوثيين على توقيع الإعلان المشترك



تصعيد الحوثيين لا يتوقف

بحسب مراقبين إلى إدراج ملف اليمن كبنود على طاولة المشاورات بين طهران والمجتمع الدولي في فيينا.

وأجرى المبعوث الأمريكي إلى اليمن تيموثي ليندركينغ سلسلة من اللقاءات في العاصمة اليمنية مسقط مع مسؤولين عمانيين وشخصيات سياسية يمنية بعد لقاءات مماثلة أجراها المبعوث الأممي مارتن غريفيث.

وقال الحساب الرسمي لوزارة الخارجية الأميركية على تويتر إن ليندركينغ والسفيرة الأميركية في مسقط ليرلي تسو ناقشا مع وزير الخارجية العماني بدر اليوسعيدي "الحاجة الملحة لحل النزاع اليمني وضروية معالجة الأزمة البيئية الوشيكة لناقلة النفط صافر مع الأمم المتحدة".

والتقى المبعوث الأميركي في مسقط وزير الخارجية اليمني الأسبق والقيادي في حزب المؤتمر أبوبكر القبري في إطار ما تبدو كروية أميركية جديدة لتوسيع دائرة الحوار واستيعاب رؤى أطراف فاعلة في المشهد اليمني عدا الحكومة والحوثيين.

وأبدت الإدارة الأميركية منذ انتخاب الرئيس جو بايدن اهتماما متزايدا بالأزمة اليمنية، وعبئت مبعوثا خاصا لليمن قام بجولات متعددة للمنطقة شملت الرياض ومسقط شارك فيها السيناتور كريس مورفي كمثل عن الكونغرس الأميركي. وفي بيان يؤكد على حجم الاهتمام الذي توليه واشنطن بإيجاد تسوية للملف اليمني، قالت وزارة الخارجية الأميركية في تغريدة على تويتر الجمعة إن "إدارة الرئيس جو بايدن والكونغرس متفقان على ضرورة حل الأزمة اليمنية".

التاريخ والجغرافيا. أما القوى التي صنعها المال والخارج وإن بدت منقشدة فإنها خاوية من الداخل كالمخاطب يخلق عالما لكن ديوسا صغيرا كفل بإسقاطه".

وفي مؤشر على الارتباط بين تطورات الملف اليمني وملف الاتفاقيات النووي الإيراني، قال موقع وكالة الأنباء الرسمية التابع للحكومة المعترف بها دوليا إن وزير الخارجية أحمد عوض بن مبارك أجرى لقاء عبر تقنية الاتصال المرئي مع المبعوث الأميركي الخاص إلى إيران روبرت مالي بحثا خلاله "الدور المزعج والتدخلات الإيرانية التخريبية التي تقوض عملية السلام في اليمن".

ونقلت الوكالة عن الوزير اليمني قوله إن "إيران لعبت خلال السنوات الماضية دورا سلبيا في اليمن من خلال توظيفها للمليشيات الحوثية لتنفيذ أجندتها الرامية لزعة أمن واستقرار اليمن والمنطقة العربية"، وتأكيد على أن "سبب إطالة الحرب في اليمن هو استمرار الدعم العسكري الإيراني للمليشيات الانقلابية الذي تعمل من خلاله ليس فقط على تدمير اليمن ومقاومة الكرامة الإنسانية التي يعاني منها الشعب اليمني، ولكنها تحول أيضا الأراضي اليمنية إلى منصة لابتزاز دول الجوار وتهديد الأمن والسلام الدولي" وإن قرار هذه المليشيات ليس في يدها بل يرتهن للنظام الإيراني الذي يقوم بتوظيفها في سبيل تحقيق أجندته وأهدافه التخريبية في المنطقة".

وأشارت الوكالة إلى أن المبعوث الأميركي الخاص إلى إيران أحاط وزير الخارجية اليمني بموقف واشنطن من الملف النووي الإيراني وجهود المفاوضات التي تعقد حاليا في فيينا وهو ما يتيسر

بطاثرتين من نوع قاصف وكانت الإصابة دقيقة. يأتي هذا الاستهداف في إطار حقنا المشروع والطبيعي في الرد على العدوان وحصاره المتواصل على شعبنا العزيز".

ووفقا لمراقبين للشان اليمني يسعى الحوثيون لتعزيز موقفهم التفاوضي من خلال إرسال إشارات متباينة على المسارين السياسي والعسكري، خصوصا بعد احتنائهم لعاصمة الضغوط الأميركية والغربية ولقاء وفدهم التفاوضي بالمبعوث الأممي مارتن غريفيث بعد رفض لقاؤه في زيارته السابقة لمسقط برفقة المبعوث الأميركي تيموثي ليندركينغ.

ويحاول الحوثيون بحسب مصادر يمنية المواعمة بين متطلبات المروعة السياسية في التعامل مع الضغوط الدولية لوقف الحرب وبين احتياجات طهران للملف اليمني في إطار مشاوراتها مع المجتمع الدولي حول الاتفاق النووي. ويسعى الحوثيون لتوجيه رسائل خاصة للدخل اليمني تركز حول قبول المجتمع الدولي بوجدهم كقوة أمر واقع والتعامل مع الواقع الذي صنعه منذ الانقلاب بأنها نتائج لا يمكن عكسها حتى في ظل أي اتفاق سلام.

وفي هذا الإطار علق القيادي وعضو فريق المشاورات الحوثي في مسقط عبدالمك الجعري على الحراك الدبلوماسي الدولي حول اليمن بتفريدة على تويتر قال فيها "الخلاصة، هناك إجماع دولي على أن القوى التي خلقت من جبال اليمن وسفوحها وسهولها وتاريخها قوى صلبة عصية على الإزاحة ليس من السهل شطبها إلا بشطب

يواصل الحوثيون تصعيدهم العسكري تجاه الأراضي السعودية بالتزامن مع المفاوضات التي ترعاها الأمم المتحدة في العاصمة العمانية مسقط للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار.

صالح البيضان

عدن - يتراق الحراك الدبلوماسي الدولي حول الملف اليمني الذي تشهده العاصمة العمانية مسقط مع تصعيد عسكري حوثي جديد باتجاه الأراضي السعودية، في ظل ضغوط دولية متصاعدة لوقف إطلاق النار واستئناف المشاورات السياسية بين الحكومة اليمنية والحوثيين.

وكشفت مصادر سياسية يمنية مطلعة لـ "العرب" عن إحراز تقدم جزئي في جهود المفاوضات التي ترعاها الأمم المتحدة بمشاركة المبعوث الأميركي إلى اليمن وسفير الاتحاد الأوروبي في اليمن هانس غرونديبرغ والذي قام بزيارة مسقط برفقة سفير دول الاتحاد للضغط على الحوثيين للتوقيع على خطة المبعوث الأممي (الإعلان المشترك).

وتوقعت المصادر أن تشهد الأيام المقبلة القادمة تقدما في مسار التفاوض حول وقف إطلاق النار وإعادة فتح مطار صنعاء وتخفيف القيود على ميناء الحديدة، وهي البنود الرئيسية التي تتضمنها خطة المبعوث الأممي الذي أكدت مصادر "العرب" أنه ناقشها مع الوفد الحوثي في مسقط قبل مغادرته إلى صنعاء للقاء قيادة الجماعة الحوثية لاتتزاز الموافقة النهائية على تفاصيل وقف إطلاق النار.

التحالف العربي أعلن السبت عن تدمير زورقين مفخخين مسيرين عن بعد مقابل ميناء الصليف قبل تنفيذ العملية العدائية

وأعلن التحالف العربي السبت عن تدمير زورقين مفخخين مسيرين عن بعد مقابل ميناء الصليف قبل تنفيذ العملية العدائية، بعد ساعات من الإعلان عن اعتراض وتدمير طائرتين مسيرتين أطلقتها المليشيات الحوثية باتجاه مدينة خميس مشيط جنوب السعودية.

وقال الناطق العسكري للحوثيين يحيى سريع في تغريدة على تويتر "تمكن سلاح الجو المسير بفضل الله من تنفيذ عملية هجومية استهدفت قاعدة الملك خالد الجوية بخميس مشيط

عودة الجدل حول محاكمة البشير أمام الجنائية الدولية

كل من البشير، ووزير دفاعه عبد الرحيم حسين، ووزير الداخلية سابقا أحمد هارون، بجانب علي كوشيب، بتهمة تتعلق ارتكاب جرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في إقليم دارفور.

واتفقت الحكومة السودانية مع قوات مسلحة دارفورية في فبراير الماضي على ضرورة منول المطلوبين أمام المحكمة الجنائية الدولية، لكن ظهرت مفاوضات عكست هذا التحرك، بالتوازي مع محاولات تفشيل دور لجنة إزالة التمتين، وهو ما جعل الشكوك تتزايد في التنصل من محاكمة البشير دوليا.

وزار وفد من الجنائية الدولية السودان في فبراير الماضي، ضم 12 فردا من منسوبي مكتب المدعي العام، بينهم عدد من المحققين والمختصين في قضايا انتهاك حقوق المرأة والطفل، وحماية شعور وأخصائي صحة.

ويشير متابعون إلى أن محاكمة البشير سوف تظل سيفا مسلطا على رقبة المكون العسكري، والمكون المدني، فالأول يتهم بالتستر على جرائم البشير، والثاني متهم بعدم القدرة على تطبيق العدالة ومغازلة فلول النظام السابق.

جري دارفور خلال عهد البشير وتخشي من ممارسة ضغوط محاكمتها معه. ويبدو موقف محاكمة البشير أمام القضاء المحلي أو المحكمة الجنائية الدولية محل انقسام بين القوى السودانية، فهناك فريق يعتمد على فكرة السيادة ويطلب بثوله فقط للمحاكمة محليا، بينما يتخوف الفريق المقابل من إطالة أمد المحاكمة وتعويم محاسبتها.



فاتي أركو مناوي

تطالب بالإسراع في تطبيق القانون على مرتكبي جرائم دارفور

ويتشجع الفريق الثاني بوجود بنسودا في السودان حاليا لإعادة تكرار طلب محاكمته ورفاقه دوليا ليكون عبرة لكل من يفكر في ارتكاب انتهاكات جديدة في دارفور أو غيرها، كما أن الخطوة تحمل دلالة مهمة على انتصار الثورة السودانية.

وأصدرت المحكمة الجنائية في الفترة من 2007 - 2012 مذكرات اعتقال بحق

وعمليات الإبادة الجماعية في دارفور، ومثل على كوشيب، وهو أحد زعماء ميليشيا الجنجويد التي نشطت في دارفور خلال سنوات الحرب الأهلية هناك أمام المحكمة في لاهاي، وشرعت المحكمة الأسبوع الماضي في عملية محاكمته.

ووصلت بنسودا الخرطوم ومعها فريق عمل يتكون من خمسة أفراد، في زيارة تستغرق أسبوعا تلتقي خلالها كبار المسؤولين، وتقوم بزيارة دارفور للوقوف على أحوال ذوي الضحايا في الإقليم، وتأكيد أهمية تحقيق العدالة ومعاقبة المجرمين.

وزارت بنسودا السودان لأول مرة في أكتوبر الماضي، وبحثت عملية محاكمة مسؤولين سابقين متهمين في جرائم حرب دارفور، وهي الزيارة التي اعتبرها البعض إشارة على أن البشير قاب قوسين أو أدنى من محاكمته دوليا.

وتتهم بعض الحركات المسلحة في دارفور المكون العسكري بتعطيل عملية تسليم البشير للجنائية خوفا من أن تؤدي هذه الخطوة إلى توريث بعض القيادات الكبيرة في المؤسسة العسكرية السودانية قبل إنها شاركت بالفعل أو التواطؤ في ما